البطالة في الجزائر، أي مستقبل في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة

اسم و لقب المؤلف: د/ قحايرية سيف الدين
جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–
saifo_sfl@hotmail.com

اسم ولقب المؤلف: د/ هبال عادل
جامعة زيان عاشور – الجلفة–
saifo_sfl@hotmail.com

الملخص:

سياسة التشغيل من أهم السياسات التي تعنى بالتنمية الاقتصادية حيث هناك ارتباط كبير بين مستوى التشغيل، معدلات البطالة وحالة الاقتصاد الوطني ومختلف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، بالتالي يبقى من أهم أهداف السياسات العامة هي الوصول الى التشغيل الكامل لكافة عناصر الانتاج وعلى رأسها عنصر العمل.

في اطار الجهود المبذولة في الجزائر لمواجهة ظاهرة البطالة تبنت الجزائر العديد من سياسات التشغيل خلال الفترة الماضية من خلال مجموعة من البرامج والهيئات المشرفة، ما ساهم في التخفيض من معدلات البطالة بالأخص في العشرية الماضية، غير أنه برغم الإمكانات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، تبقى الآليات المعتمدة في ظل استراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات عدة، اضافة أن هذا الانخفاض كان مدفوعا بارتفاع أسعار البترول، التي عرفت انخفاضا حادا منذ سنة 2014 أدى الى انخفاض ايرادات الدولة ما أثر على النفقات العامة ومعدلات النمو والعديد من المؤشرات التي تضع مستقبل البطالة في الجزائر أمام تحديات كبيرة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، البطالة، النفقات العمومية، سياسات التشغيل.

Résumé:

la politique du travail est une politique très importantes pour le développement économique, où il y a une grande corrélation entre le taux d'emploi, taux de chômage et l'état de l'économie nationale et diverses répercussions économiques et sociales, donc les plus importants objectifs de la politique publique reste d'atteindre un fonctionnement complet de tous les éléments de production, en particulier l'élément de travail.

Dans le cadre des efforts déployés en Algérie pour faire face au phénomène du chômage, l'Algérie a adopté bon nombre des politiques d'emploi au cours des dernières années grâce à un ensemble de programmes et organismes de contrôle, qui a contribué à la réduction du taux de chômage, en particulier dans la dernière

décennie, mais en dépit des efforts et mesures prises pour réduire le phénomène du chômage en Algérie, les mécanismes adoptés pour la stratégie d'emploi restent insuffisante est gâchée par plusieurs complexités, ajoutant que cette baisse a été tirée par l'augmentation des prix de baril, qui est connu une forte baisse depuis 2014, qui a entraîné une baisse des recettes de l'État est surtout un impact sur les dépenses publiques et les taux de croissance et de nombreux indicateurs négatives qui placent l'avenir du chômage en Algérie face à des défis majeurs.
Mots Clés: prix de baril, chaumage, dépenses publics, les politiques d'emploi.

– مقدمة:

أدت التقلبات المستمرة في سوق النفط الى انعكاسات سلبية بالجملة على الاقتصاد الجزائري، ونتيجة لتراجع ايرادات البلد من العملة الصعبة، تأكل احتياطات الصرف وكذا نفاذ صندوق ضبط الايرادات، تزايدت الاختلالات في المؤشرات الاقتصادية وارتفع عجز الميزانية ما أثر بشكل كبير على الانفاق والبينية التحتية وكذا المشاريع الانتاجية، وهنا وفي خضم هذه الاختلالات فان تأثر سياسات التشغيل والجهود الرامية الى مكافحة البطالة بدا جليا وواضحا من خلال مشاريع المالية للسنوات الأخيرة وخصوصا في المستقبل، ما يمكن أن يلقي بظلاله على الجانب الاجتماعي والمعيشي وبالضرورة معدلات التشغيل والبطالة، امتدادا لتأثر كل من السياسة المالية والنقدية. وانطلاقا مما تم التطرق إليه تتبين لنا الإشكالية التالية والتي سنحاول الإحاطة بمختلف جوانبها وتحليل أبعادها: **ما مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر على البرامج والسياسات الاقتصادية؟ وانعكاساتها على معدلات البطالة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى النقاط التالية:

– **أولا:** واقع البطالة ومؤشرات التشغيل في الجزائر.

– **ثانيا:** تأثير الوضع الاقتصادي للجزائر على مستقبل العمالة ومؤشرات البطالة.

– أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الظرف الذي يمر به الاقتصاد الوطني بالنظر الى ضرورة ايجاد الحلول الكفيلة بالخروج من الذائقة المالية في العديد من المجالات، بالتالي فان التسيير الجيد والعقلاني لكل من السياسة المالية والنقدية ذو أهمية بالغة، وسينعكس على التنمية الاقتصادية والبشرية وكذا الجانب الاجتماعي، والبطالة ومستويات التشغيل تبقى أحد أهم مؤشرات جوانب التنمية المختلفة.

– أهداف البحث:

– تسليط الضوء على واقع البطالة في الجزائر.

– التطرق الى واقع أهم المؤشرات الاقتصادية الحالية في الجزائر.

– التعرف على مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الراهنة على معدلات البطالة.

– منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي، حيث سنتناول بالتحليل في الخطوة الأولى من هذه المداخلة موضوع البطالة وواقع هذا المؤشر الاقتصادي الهام، بعدها نتطرق إلى واقع أهم المؤشرات الاقتصادية في الوقت الراهن، ثم نتعرض إلى مدى تأثر السياسات الاقتصادية بالأوضاع الحالية، وانعكاسات ذلك على معدلات البطالة.

– أولا: واقع البطالة ومؤشرات التشغيل في الجزائر

برزت مشكلة البطالة في الجزائر منذ منتصف التسعينيات، مع تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي والتحرر الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي، ما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 400 ألف عامل، وقد تزامن هذا التحول مع الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلد، والتي أدت إلى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ما كانت نتائجه وخيمة على الجانب الاجتماعي وبالأخص معدلات البطالة في التي تزايدت وفاقت 29 % مع حلول الألفية الحالية.

1– طبيعة سوق العمل في الجزائر:

سوق العمل كغيره من الأسواق هو المكان الذي يتفاعل فيه عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل. وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر و لا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل. ولا تقل ظروف العمل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب[1].

تعتبر سوق العمل في الجزائر ذات خصوصية بالنظر الى العوامل المحددة له، يتمثل العامل الأول في مؤسسات سوق العمل والثاني في الصدمات والمؤشرات الاقتصادية، لذا فسوق العمل يرتبط من جهة بتنظيم السوق والضريبة، ومن جهة أخرى بنمو الإنتاجية التجارية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات[2].

أ– مميزات سوق العمل في الجزائر: هناك مجموعة من المميزات و الخصائص التي يمكن أن نلخص أهمها فيما يلي[3]:

– عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.

– عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

– ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل على حساب الاستثمار المنتج المولد للمناصب.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة عكس الحلول الاقتصادية الجذرية.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات، اضافة الى غياب مرونة الحرية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق النائية.

ب- تجزؤ سوق العمل في الجزائر: يمكن التمييز بين أجزاء مختلفة تُكَونُ سوق العمل في الجزائر، قطاع ريفي يشمل النشاطات الفلاحية، وقطاع حضري هو الآخر يتكون من قطاع غير رسمي يتكفل بجزء من التشغيل لكن في ظروف مغايرة سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل والحماية الاجتماعية، وآخر رسمي يضم القطاع العام والخاص الخاضعين لتشريع العمل، وهنا نتحدث عن الصناعة، التجارة والادارة اضافة الى الأشغال العمومية[4]. ومن خلال الجدول الموالي سنوضح تجزؤ سوق العمل في الجزائر من حيث استقطاب اليد العاملة:

الجدول رقم (1): استقطاب أجزاء سوق العمل في الجزائر لليد العاملة خلال الفترة 2006-2016

السنوات / القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات والادارة
2006	18,15	14,25	14.18	53.42
2007	13.62	11.96	17.73	56.69
2008	13.69	12.48	17.22	56.61
2009	13.11	12.61	18.14	56.14
2010	11.67	13.73	19.37	55.23

2011	10.77	14.24	16.62	58.37
2012	9	13.10	16.30	61.60
2013	10,6	13	16,6	59,8
2014	9,5	12,6	16,5	61,4
2015	8,7	13	16,8	61,6
2016	8,6	13,9	16,75	60,7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتبين من خلال الجدول أن توزيع اليد العاملة على سوق العمل تشوبه اختلالات، حيث سيطرة قطاع الخدمات، التجارة والإدارة واضح على اليد العاملة المشتغلة في الجزائر، أين بلغت 61,6 %سنة 2012 ، مع تراجع العمالة في قطاع الفلاحة من 19% الى 9% سنة 2016 ، وبقاء متوسط نسبة العمالة في قطاع الصناعة يتراوح مكانه في نفس الفترة، ما يعبر عن جمود القطاع الإنتاجي بالجزائر.

ت– علاقة سوق العمل في الجزائر بالنمو الديمغرافي: تميز معدل النمو الديموغرافي للجزائر بوتيرة نمو سريعة منذ الاستقلال، حيث أن الانفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر طيلة الثلاثين سنة الأولى التي عقبت استقلالها يعتبر من العوائق التي تقف أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى بالسلطات العمومية إلى تبني وتنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي الهادف إلى التخفيض من النمو الطبيعي.

فالنمو السكاني له أثر كبير في زيادة حجم الفئة النشطة، فهو يؤثر على معدلات البطالة، ، أين ارتفع عدد السكان في الجزائر وبلغت في المتوسط نسبة 1.77 % خلال الفترة 2001-2013، حيث بلغ عدد السكان 37 مليون نسمة سنة 2012؛ ما زاد من عدد اليد العاملة النشطة اقتصاديا خلال هذه الفترة من 8 مليون في سنة 2000 الى ما يقارب 12 مليون خلال سنة 2013، ما يوضح التزايد المستمر لعرض العمل المقابل للزيادة السكانية، والجدول التالي يوضح تطور اليد العاملة النشطة بالموازاة مع الزيادة السكانية:

الجدول رقم (2): اليد العاملة النشطة وتزايد النمة السكاني

المعيار / السنة	عدد السكان بالآلاف	النمو السكاني %	اليد العاملة النشطة بالألاف
2006	33 481	1.75	10 110
2007	34 096	1.84	9 969
2008	34 591	1.45	10 315
2009	35 268	1.96	10 544
2010	35 978	2.01	10 812
2011	36 717	2.05	10 661
2012	37 525	2.20	11 423
2013	38297	2،05	11964
2014	39114	2.12	11453
2015	39963	2،17	11932
2016	40400	1,09	12117
2017	41700	3،21	12277

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات[5] للسنوات 2006-2017 .

2- تطور مؤشرات العمالة في الجزائر (القوى العاملة):

تعتبر القوى العاملة أو ما يعرف باليد العاملة المشغلة المحرك الأساسي للاقتصاد من خلال دفع عجلة الانتاج، في نفس الوقت تعبر عن مدى قدرة سوق العمل على استيعاب العرض من اليد العاملة، خلال سنة 2015 ارتفع إجمالي السكان النشطين في الجزائر ب: 1،2 مليون نسمة، إذ قدر ب: 11932 مليون

مقابل 10813 مليون نسمة سنة 2010، ويرجع هذا الارتفاع السريع لأفراد الفئة النشطة، إلى التزايد السكاني الذي تشهده البلاد.

عرفت القول العاملة المشتغلة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، أين انتقلت من أكثر من 6 ملايين مشتغل سنة 2001 إلى ما يقارب 11 مليون مشتغل سنة 2016 من مجموع القوى النشطة اقتصاديا، بسبب برامج التشغيل المعتمدة خلال هذه الفترة، وكذا البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر عدم فاعلية الكثير منها، هذا الجدول الموالي نضع فيه أهم مؤشرات العمالة في الجزائر:

الجدول رقم (3): تطور مؤشرات القوى العاملة في الجزائر

المعيار / السنة	القوى العاملة النشطة	القوى العاملة المشتغلة	القوى العاملة العاطلة
2006	10 110	8 869	1 241
2007	9 969	8 594	1 375
2008	10 315	9 146	1 169
2009	10 544	9 472	1 072
2010	10 812	9 736	1 076
2011	10 661	9 599	1 062
2012	11 423	10 170	1 253
2013	11964	10788	1175
2014	11453	10566	1214
2015	11932	10594	1337
2016	12117	10895	1272
2017	12277	12277	1508

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2006-2016

من خلال الجدول يتضح لنا مدى ارتباط تطور حجم اليد العاملة النشطة بتزايد الطلب على التشغيل، بالتالي مدى الاستعداد للانتقال إلى فئة اليد العاملة المشتغلة، إلا أن هذا الانتقال ليس متاحا للجميع، فثمة فئة تبقى في عداد العاطلين في فترة محددة، بالتالي يبقى هدف السياسة التشغيلية في الجزائر هو التقليل في الفجوة بين الفئة النشطة والفئة الغير المشتغلة.

3- تطور مؤشرات البطالة في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول النامية عملت على القضاء على البطالة منذ الاستقلال في ظل الاقتصاد المخطط إلى غاية اليوم، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة، فقد لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ما كان له ثمن باهض على الجانب الاجتماعي وخصوصا مستويات البطالة، اضافة الى الجوانب الأمنية في التسعينات.

رغم أن الجزائر عرفت خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة العشرية تحسنا ملحوظا في معدلات البطالة والتي انتقلت من 27.3 % سنة 2001، الى نسبة 10% سنة 2011، ثم عاودت ارتفاعها منذ سنة 2011 بسبب عدة عوامل من بينها توسع حجم القوى العاملة النشطة، نتيجة النمو السكاني من جهة وضعف قدرة الجهاز الإنتاجي على خلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى، ومن خلال الجدول الموالي سنعرض تطور معدلات البطالة:

الجدول رقم (4): تطور معدلات البطالة في الجزائر

المعيار / السنة	القوى العاملة العاطلة	معدل البطالة	معدل البطالة في فئة خريجي الجامعة
2006	1 241	12,3	19.3
2007	1 375	13,8	18.9
2008	1 169	11,3	19.8
2009	1 072	10,2	21.3
2010	1 076	10	21.4
2011	1 062	10	16.1
2012	1 253	11	15,2

2013	1175	9,8	14
2014	1214	10,6	16,4
2015	1337	11,2	14,1
2016	1272	10,5	19,5
2017	12277	12,3	23,7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2006-2016

عرفت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا من خلال البرامج الحكومية المطبقة في العشرية الماضية، من برنامج الانعاش الاقتصادي الى برنامج دعم النمو وصولا الى برنامج توطيد النمو، الا أن هذا الانخفاض كان مدفوعا بارتفاع أسعار البترول مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، إن اتباع الجزائر لعدة برامج تنموية و إعطاء الأولوية لمكافحة البطالة، و التي ساهمت في خفض معدلات البطالة بحيث انخفضت نسبتها الى نسبة 10% سنة 2009، وبقيت في حدود تلك النسبة الى غاية 2016 أين بدأت ترتفع مع التوقعات لسنة 2017 ب 12,5% و خصوصا في فئة خريجي الجامعات.

– ثانيا: تأثير الوضع الاقتصادي للجزائر على مستقبل العمالة ومؤشرات البطالة

1– قنوات انتقال تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الكلي:

ان التقلبات التي تلاحق الاسعار النفطية بسبب التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس محيط الاقتصاد العالمي، لها الاثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تشل او ترفع من ادائه والمتمثلة في معدلات النمو، والموازنة العمومية، واسعار الصرف، ومعدلات التضخم، والدين الخارجي، البطالة.

وذلك لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية، حيث هناك العديد من الدراسات بينت ذلك، من بين هذه الدراسات نجد (Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, 2010) أين حاولت الدراسة اثر الصدمات النفطية على الاداء الاقتصادي للدول النامية ومدى تأثرها بالصدمة النفطية برغم الأدبيات، مركزة على آليات انتقال الأسعار النفطية وكيفية انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي. والتي يمكن تلخيصها في المخطط التالي:

الشكل رقم (1): قنوات انتقال الصدمات السعرية للنفط

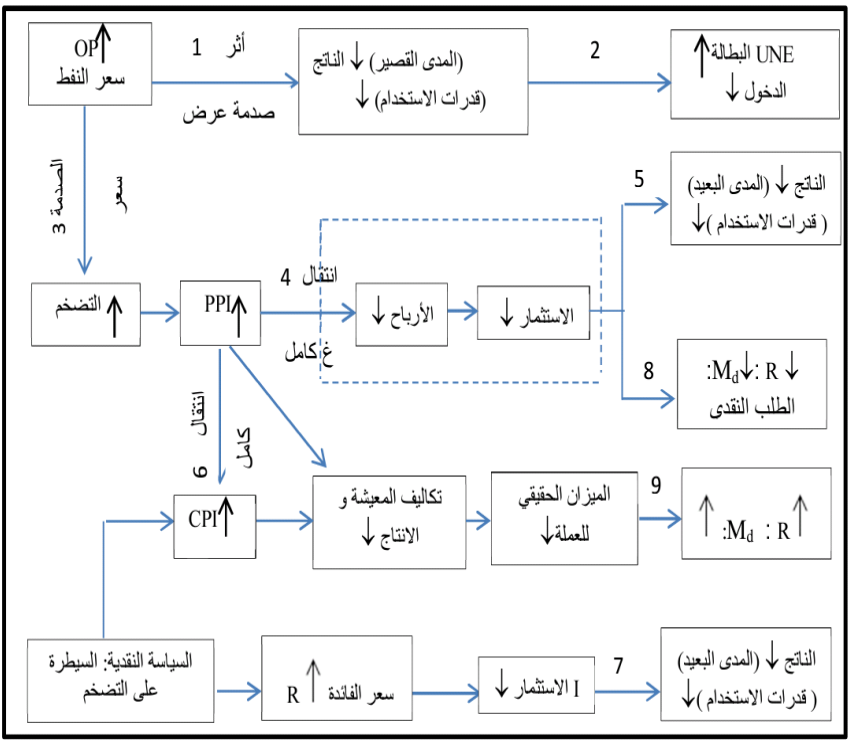

المصدر: ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري[6]، (1980-2014)

فمن الناحية النظرية بالاعتماد على دراسة (Brown& Yücel) (2002 , 1) التغيرات في أسعار النفط تؤثر على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال قنوات ستة أساسية هي: ويمكن توضيح هذه الآليات أو القنوات بشكل من التفصيل في النقاط التالية[7]:

أ- **أثر الصدمة من جانب العرض وأثر التضخم والبطالة:** يمكن لارتفاع اسعار النفط ان تكون بمثابة مؤشر لصدمة كلاسيكية من جانب العرض، والتي تعمل على تقليل الانتاج المحتمل. فارتفاع أسعار النفط اشارة دالة على زيادة ندرة الطاقة التي تعد مدخلا أساسيا للإنتاج. والتي ينتج عنها تباطؤ في كل من معدلي نمو الإنتاج والإنتاجية. التراجع في معدل نمو الإنتاجية سيتسبب في تقليل نمو الأجور الحقيقية، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والتي بدورها تعمل على تسريع التضخم.

ب- أثر نقل الثروة: ويتم ذلك من خلال التركيز على معدل الاستهلاك الحدي لمختلف الدولارات النفطية والناتجة عن الفوائض العادية من المبادلات التجارية. حيث أن انتقال القوة الشرائية من الدول

المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط التي تنتج عن ارتفاع أسعار النفط، تعد وسيلة أخرى يمكن من خلالها لصدمات أسعار النفط أن تؤثر على النشاط الاقتصادي.

ت- **أثر التوازن الحقيقي**: وذلك من خلال التحقيق في التغير في الطلب على النقود والسياسة النقدية. حسب ما تم مناقشته في العديد من الدارسات فاثر التوازن الحقيقي يعد أول التفسيرات المقدمة لكيفية تأثير الصدمة السعرية في النفط في الأداء الكلي للاقتصاد. فالارتفاع الحاصل في اسعار النفط يمكن ان يقود الى ارتفاع في الطلب النقدي. فشل السلطات النقدية في العمل على لقاء ذلك الطلب النقدي المت ا زيد بالعرض المت ا زيد، سيتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة وتأخير معدلات النمو الاقتصادية.

ث- **أثر التكييف القطاعي**: من خلال تقدير تكلفة تعديل الهيكل الصناعي، والذي يستخدم أساسا لتفسير التفاوت في أثر صدمة أسعار النفط.

ج- **أثر غير متوقع**: من خلال التركيز على حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط وتأثيرها، حيث أن هذه الحالة من الشك والتشاؤم قد تؤدي الى انعكاسات سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي بطريقة غير مباشرة.

2- أهم مؤشرات تأثر البطالة بأوضاع الاقتصاد الوطني:

تعتبر معدلات البطالة والتشغيل من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، اضافة الى اهميتها البالغة في التعبير عن حالة الاقتصاد عامة ومدى تطور الجهاز الانتاجي وقدرة سوق العمل على توفير مناصب الشغل، الا أن البطالة تعتبر أيضا من أكبر المؤشرات تأثرا بالتحولات والتقلبات الاقتصادية بالنظر الى حساسيتها وارتباطها بالعديد من المتغيرات.

ان الأوضاع الاقتصادية الراهنة والتي فرضتها انهيار أسعار النفط وانخفاض ايرادات الدولة من العملة الصعبة والتي تمثل النسبة الأكبر من ايرادات الخزينة، ما يمكن أن يكون له تأثير على سياسات التشغيل ومعدلات البطالة، نظرا لتأثر السياسة الاقتصادية متمثلة في السياسة المالية والنقدية، بالتالي فان التأثر يكون ناجما عن علاقة البطالة بهذه المتغيرات انطلاقا من النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات التي ربطت بين مستويات البطالة والنمو الاقتصادي، أسعار النفط، النفقات العامة، الكتلة النقدية والتضخم.

أ- **تتطور معدلات البطالة بالمقارنة مع أسعار النفط، معدلات النمو، الانفاق العام**: أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية أن هناك ارتباط بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي، حركة عوامل الانتاج والبطالة كدراسة Corden and Neary ، كما أن هناك تقارير لخبراء المؤسسات المالية الدولية ربطت بين كل من حجم الانفاق ومعدلات النمو مع مستوى التشغيل والبطالة، لذا من خلال الجدول التالي نعرض تطور هذه المؤشرات:

الجدول رقم (5): تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري والبطالة

	سعر برميل النفط	الانفاق العام	معدلات النمو	معدلات البطالة	معدلات العمالة
2006	65,7	2 453 014	2,0	12,3	37,2
2007	74,8	3 108 669	3,0	13,8	35,3
2008	99,9	4 191 053	2,4	11,3	37
2009	62,2	4 246 334	1,6	10,2	37,2
2010	80,82	4 466 940	3,6	10	37,6
2011	110	5 731 407	2,8	10	36
2012	107	7 058 200	3,4	11	37,4
2013	105	6 823 450	2,8	9,8	39
2014	79	7 600 114	3,8	10,6	37,5
2015	45	8 745 540	3,7	11,2	37,1
2016	47	7 800 689	3,3	10,5	37,4
2017	53,44	6 842 760	1,5	12,3	36,8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي واحصائيات

نتيجة للارتفاع الكبير الذي عرفته ايرادات الخزينة من عائدات النفط الناجمة عن الارتفاع الكبير للأسعار خلال الفترة 2009 الى غاية 2013، عرف الغلاف المالي المخصص لمكافحة البطالة ودعم سياسات التشغيل تطورا وارتفاعا، الا أن تدهور الأسعار منذ نهاية سنة 2014 أدى الى انخفاض الانفاق الحكومي، حيث أن الغلاف المالي المخصص لمكافحة البطالة خلال مخطط الفترة 2010-2014 قدر ب 360 مليار دج، اضافة الى أكثر من 7900 مليار دج موجهة الى التنمية الاقتصادية وانشاء المشاريع والتي تساهم في امتصاص البطالة، الغلاف الذي انخفض ابتداء من 2015 ما يجعل سياسات التشغيل والجهود المختلفة أمام تحدي كبير حالها كحال باقي المؤشرات الاقتصادية.

ب– مستقبل البطالة في ظل استمرار انخفاض ايرادات الدولة: ان الجزائر ومنذ أمد بعيد اعتمدت على سياسة ما يعرف بالسلم الاجتماعي ما أثقل كاهل الخزينة العمومية التي اعتمدت على عائدات البلد من الذهب الأسود، الا أن استمرار تدهور الأسعار يجعل الجزائر أمام حتمية ايجاد البدائل الازمة، ومن بين أهم مؤشرات الاستقرار الاجتماعي نجد البطالة، والتي من خلال المعطيات التي تطرقنا اليها سابقا عرفت معدلاتها ارتفاعا مرتبطا بالأوضاع الاقتصادية الراهنة.

فحسب الاقتصادي MARCELO GIUGALE ووفقا للنظرية الاقتصادية فان صمود الاقتصادات وعدم تفشي البطالة في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط يرتبط بما يلي:

- ديون خارجية منخفضة أو معدومة
- احتياطي صرف أجنبي كبير
- لا وجود لعجز في الموازنة العامة
- وجود صناديق سيادية
- مرونة في الانفاق العمومي

وبالحديث عن حالة الجزائر في مقدرتها على الصمود اقتصاديا واستمرارها في سياستها الاجتماعية وبالتالي التحكم في معدلات البطالة، سنقوم بعرض هذه المؤشرات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): أهم مؤشرات صمود الاقتصاد الوطني والسياسة الاجتماعية

	المديونية الخارجية	احتياطي الصرف	عجز الموازنة	صندوق ضبط الايرادات	النفقات العامة
2006	5,6	77,78	1 186 911	2 931 443	2 453 014
2007	5,6	110,18	579 231	3 456 340	3 108 669
2008	5,5	143,10	-1 288 605	4 280 072	4 191 053
2009	5,4	147,22	-970 972	4 316 500	4 246 334
2010	5,5	162,2	-1 392 296	4 800 500	4 466 940
2011	4,4	182,2	-2 328 299	5 500 340	5 731 407
2012	3,7	190,6	-3 254 200	5 640 467	7 058 200
2013	3,4	194	-2 128 800	5 563 500	6 823 450

2014	3,7	186,4	-3 250 360	4 408 500	7 600 114
2015	3,02	139,6	-3 266 009	2 072 550	8 745 540
2016	3,84	114,1	-3 632 634	840 400	7 800 689

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر[8] ووزارة المالية[9].

من خلال الجدول لاحظنا أن غالبية المؤشرات التي قمنا بعرضها لا تخدم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر على الأقل على المدى القصير، فبالنسبة للديون الخارجية تعتبر المؤشر الوحيد الذي بقي في معدلات مقبولة حيث لم يتجاوز في المجمل 7%، أما فيما يخص احتياطي الصرف فهو في تآكل مستمر منذ سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط، وهو الأمر الذي أدى الى تراجع ايرادات الخزينة العمومية مقابل تمسك الحكومة بسياسة الدعم الاجتماعي وكذا عدم نجاعة اجراءات ترشيد النفقات بالتالي عجز في الميزانية في ارتفاع مستمر، هذا ما يثبت عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الناجمة عن الانخفاض أي غياب المرونة في الانفاق العمومي، وصولا الى انخفاض حاد في رصيد صندوق ضبط الايرادات الذي وان اعتبرناه صندوق سيادي فقد نفذ تماما في شهر مارس 2017، كل هذه المعطيات تدل على صعوبة الصمود اقتصاديا واجتماعيا ما يمكن أن يؤدي الى تفاقم أزمة البطالة في الجزائر.

ت- سياسة ترشيد النفقات وتأثيرها على سوق التشغيل في الجزائر: تعتبر سياسة ترشيد النفقات أو ما يعرف بالتقشف من وجهة نظر أنصارها مؤدية إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، حيث يرى أن هذه السياسات تستهدف أساسا القضاء على عجز الميزانية أو تخفيضه، ما يؤدي إلى آثار توسعية في الاقتصاد تساعد على استعادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو[10].

في الوقت الذي يرى فيه مناهضو هذه السياسات أنها على العكس من ذلك دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. مستندين إلى أفكار كينز حول حتمية اتباع سياسات مالية توسعية أثناء فترات الكساد.

أما في الجزائر ومنذ سنة 2015 فان ترشيد النفقات كان له تأثير على سوق الشغل من خلال النقاط التالية [11]:

ث- تراجع اقبال المستثمرين الاجانب على السوق الجزائرية.

ج- ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية غير المدعمة وتناقص نسبة الاستيراد تضائل عمليات التوظيف في القطاعين.

ح- انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي بإمكانها تشغيل عدد هائل من اليد المؤهلة خاصة ان الحكومة ملزمة بتمويل 51%.

خ- تسريح عدد كبير من العمال وهو ما يؤدي إلى البطالة .

د- رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة الذي سيقلص من قدرتها على تشغيل الايادي العاملة.

ذ- سياسة تجميد الوظائف بالإدارات العامة.

حيث من خلال الجدول الموالي سنقوم بعرض تطور توزيع توفير مناصب الشغل حسب القطاعات:

الجدول رقم (7): تطور توزيع توفير مناصب الشغل حسب القطاعات

	الفلاحة	الصناعة	الأشغال العمومية	الخدمات والادارة	اجمالي القطاع العام	اجمالي القطاع الخاص
2006	1610	1264	1258	4738	2746	6123
2007	1171	1028	1524	4872	2987	5607
2008	1252	1141	1575	5178	3149	5996
2009	1242	1194	1718	5318	3235	6238
2010	1136	1337	1886	5377	3346	6390
2011	1034	1367	1595	5603	3843	5756
2012	912	1335	1663	6260	4354	5816
2013	1141	1407	1791	6449	4440	6349
2014	899	1290	1826	6224	4100	6139
2015	917	1377	1776	6524	4455	6139
2016	865	1465	1895	6620	4355	6490
2017	928	1501	1805	6536	4153	6616

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2006-2017.

ان الانخفاض الملاحظ في مناصب الشغل التي يوفرها سوق العمل وخصوصا ابتداء من سنة 2015 تعبر عن مدى تأثير ترشيد النفقات على معدلات البطالة، حيث نلاحظ أن الانخفاض كان بنسب متفاوتة

والنصيب الأكبر كان في القطاع العام نتيجة ترشيد الانفاق وتجميد التوظيف في العديد من القطاعات. مقابل ارتفاع نسبي في الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص الا أن هذا الارتفاع لا يمكن أن يغطي الانخفاض في القطاع العام على الأقل في المدى القصير، بالنظر الى عدة عوامل نذكر منها:

ر- الحجم الكبير للوظائف المؤقتة في القطاع الخاص.

ز- الظروف الصعبة في هذا القطاع فيما يخص الأجور وعدد ساعات العمل.

س- حجم السوق الموازي الكبير وصعوبة احصاء العمالة فيه.

ش- غياب شبه كلي للمؤسسات الاقتصادية الخاصة الكبيرة وذات وزن في السوق والاقتصاد الوطني، التي تساهم في الرفع من العمالة.

- الخاتمة:

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المهمة، وحظي باهتمام بالغ من كافة المدارس الاقتصادية، فاعتبرها الكلاسيك اختيارية، والكنزيون إجبارية، باعتبارها مؤشرًا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي، وعليو فتدخل الدولة ضروري من خلال زيادة الطلب الكلي الفعّال الحلول المقترحة التركيز على الفلاحة لأنها يمكن أن تستقطب يد عاملة كبيرة. ومن ثم كان على حكومات الدول وضع سياسات للتشغيل للحد من هذه الظاهرة، من خلال الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع الفاعلين في سوق العمل.

إن سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم بالأساس على مجموعة من البرامج والأجهزة التي تساعد إما على استحداث مناصب شغل عن طريق ترقية العمل المأجور، أو عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، والتي ساعدت في التقليل من حدة البطالة التي انتقلت من 27,9 % سنة 2001 إلى 11% سنة 2012 رغم الشك الذي يشوب هذه الأرقام.

الا أن السياسة المنتهجة تعتمد وبشكل كبير على برامج الإنفاق الحكومي، التي تعد الايرادات من المحروقات المصدر الأساسي في تمويلها، الأمر الذي جعل هذه الجهود مرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو الأمر الواقع حاليا في ظل تراجع أسعار النفط منذ نهاية سنة 2014، ما أدى الى التأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي وحسب الكثير من الدراسات تعتبر معدلات البطالة من بينها.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

ص- التزايد المستمر للنمو السكاني في الجزائر أثر على تطور الفئة النشطة ما زاد من عرض اليد العاملة، اضافة الى عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

ض- وجود العديد من الاختلالات في سوق العمل حيث سيطرة قطاع الخدمات، التجارة والإدارة واضحة على اليد العاملة المشتغلة، وانتشار العمل غير الرسمي إضافة إلى بروز أنماط جديدة للعمل كالعمل المؤقت أدى إلى توسع نطاق العمل غير اللائق.

ط- انخفاض معدلات البطالة في العشرية الماضية لم يكن معبرا عن واقع التشغيل لأن هذا الانخفاض كان مدفوعا بارتفاع أسعار البترول مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ظ- انخفاض أسعار النفط أدى الى انعكاسات سلبية على المؤشرات الاقتصادية من خلال انتقال التأثير الى الاقتصاد الحقيقي ومعدلات البطالة سجلت ارتفاعا منذ سنة 2016، مع التنبؤات بارتفاع معدلات البطالة في الجزائر مع انخفاض عائدات الخزينة من المحروقات.

ع- صعوبة تكيف الاقتصاد الوطني مع الأوضاع الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، نتيجة غياب العديد من العوامل، من غياب المرونة في الانفاق العمومي، عجز في الميزانية العامة، تآكل احتياطي الصرف ونفاذ صندوق ضبط الايرادات، ما يضع مستقبل سياسات التشغيل والتحكم في معدلات البطالة.

- الهوامش والاحالات:

(1) حسن الحاج، "مؤشرات سوق العمل"، جسر التنمية، العدد 16، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

(2) Kangni Kpodar, Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition, Countries?, IMF Working Paper; 2007

(3) سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحثين، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 77.

(4) عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، "سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة"، مجلة التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني، يوليو 2008، ص 42.

(5) publication N°785, office ,ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN AVRIL 2017 national des statistiques.

(6) ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006. ص238.

(7) Stephen P. A. Brown and Mine K. Yücel, "Energy Prices and Aggregate Economic Activity: An Interpretative Survey". Federal Reserve Bank of Dallas, Quarterly Review of Economics and Finance, 42, 02/2002.

(8) التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010.

(9) Loi n° 14-10 du 8 Rabie El Aouel 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015.

(10) ابراهيم الغيطاني، "سياسات التقشف في مصر ..مبررات التطبيق وضوابط النجاح"، دراسة تحليلية، مركز المصري للدراسات والمعلومات ، ديسمبر 2012، ص3.

(11) عبد الحميد مرغيت، " تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" ، دراسة تحليلية، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص7.